

## الدفع الرابع

### الدفع بانتفاء القصد الجنائي

أحكام النقض ٠٠٠

٠ جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته.

الطعن رقم ٥٨٣ جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ ص ٨٢٣

الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٢ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٧٢ ربع قرن جزء ٢ ص ٨٢١

الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٥٢ ربع قرن جزء ٢ ص ٨٢١

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٣١/٥/١٩٥٥ ربع قرن جزء ٢ ص ٨٢١

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١١/١٠/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٢٨ ص ٥٣٠

٠ لا تلتزم المحكمة فى جريمة إحداث جرح عمدا بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائي لدى المتهم بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١١/١٠/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٢٨ ص ٥٣٠

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٨٢٣

الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٢٠

الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٤٩ الربع قرن بند ٨٥ ص ٨٢٣

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥٠ الربع قرن بند ٨٦ ص ٨٢٤

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٠ الربع قرن بند ٨٧ ص ٨٢٤

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٥٣ الربع قرن بند ٨٨ ص ٨٢٤

• أن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانونا متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن ارادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذي أوقع عليه هذا الفعل أو صحته ومتى توافر القصد على هذا المعنى فلا تؤثر فيه البواعث التي حملت الجاني والدوافع التي حفزته إلى ارتكابه فعلة مهما كانت شريفة مبعثها الشفقة وابتغاء الخير للمصاب، لا ولا كون الفعل لم يقع الا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاء منه ولا يؤثر أيضا في قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل الجرح أو الضرب مرخصا له قانونا في مزاوله مهنة الطب أو مباشرة فرع من فروعها، على أنه إذا كانت الرخصة القانونية لا تأثير لها في قيام القصد الجنائي بل ولا في وقوع الجريمة، فانها باعتبارها من أسباب الاباحة المنصوص عليها في القانون ترفع عن المرخص لهم المسؤولية المترتبة على الجريمة التي وقعت وإذا كانت أسباب الاباحة قد جاءت استثناء للقواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم، فإنه يجب عدم التوسع فيها حتى لا ينتفع بها الا من قصرها القانون عليهم فالحلاق الذي يجرى لشخص عملية حقن تحت الجلد يسأل جنائيا عن جريمة إحداث الجرح العمد رغم رخصة الجراحة الصغرى التي بيده، إذ هي على حسب القانون الذي أعطيت على مقتضاه لا تبيح له إجراء هذا الفعل.

الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٨٢٣ بند ٧٨

• من المقرر أن جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم.

الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١/٢/١٩٨٧ س ٢٨ ص ١٧٢

• من المقرر أن جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما

ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولا تلتزم المحكمة فى هذه الجريمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى، بل يكفى أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم وهو ما تحقق فى واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧ س ٤٠ ص ٢٤١

الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٠/٢ س ٤٠ ص ٧٢٦

• جريمة إحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ص ٨٢٣

• لا تلتزم المحكمة فى إحداث جرح عمداً بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى لدى المتهم بل يكفى أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ص ٨٢٣

• توافر القصد الجنائى على الضرب لا يستلزم من الحكم بياناً خاصاً وإنما يكفى أن يستفاد من عبارته.

الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢ س ٩ ص ٢٢٠

• لا تلتزم المحكمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة إحداث الجروح عمداً، بل يكفى أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/١١ س ٢٢ ص ٥٣٠

• ان القصد الجنائى فى جريمة الجرح العمد انما يتحقق باقدام الجاني على إحداث الجرح عن ارادة واختيار وهو عالم بأنه فعل يحظره القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو

بصحته، ولا يؤثر في قيام المسؤولية أن يكون المتهم قد أقدم على اتيان فعلته مدفوعاً بالرغبة في شفاء المجنى عليه.

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٥٧ س ٨ ص ٧٨٦

• الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب، وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقاً للقواعد والأوضاع التي نظمتها القوانين واللوائح وهذه الاجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلاً، وينبنى على القول بأن أساس عدم مسؤولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من الجروح وما إليها باعتباره معتدياً أى على أساس العمد، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونيه، ومن ثم يكون سديداً فى القانون ما قرره الحكم من أنه لا تغنى شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاوله مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة احداثه بالمجنى عليه جرحاً عمدياً ما دام أنه كان فى مقدوره أن يمتنع عن حقن المجنى عليه مما تتفنى به حالة الضرورة.

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ ق جلسه ١٣/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٩٠٤

• أن القصد الجنائى فى جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المفضى إلى الوفاة أو إلى العاهة المستديمة يتحقق متى تعمد الجانى فعل الضرب أو احداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شريفة، فإذا ثبت من الوقائع أن الجانى لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثاً لهذا الجرح عن عمد وأرادة وكل ما تصح نسبته اليه فى هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه فى احداث هذا الجرح واذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المجنى عليه شعر بألم عند التبول فقصد إلى منزل المتهم الذى كان يعمل تمورجيا بعيادة أحد الأطباء

فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه بأن أدخل بقبله قسطرة ولكن هذا العمل قد أساء ألى المجنى عليه وتفاقت حالته إلى أن توفى وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمثانة وبمقدم القبل نتيجة أيلاج قسطرة معدنية بمجرى البول بطريقة غير فنية وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموى عفن أدى إلى الوفاة فهذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ ع قديم وهى جريمة أحداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى إلى الموت وإنما هى تكون جريمة القتل الخطأ وعقابها ينطبق على المادة ٢٠٢ ع.

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٢٧ مج الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٢ بند ٧٠

• يتحقق القصد الجنائى فى جريمة الضرب بمجرد انتواء الجانى اقتراف الفعل المكون للجريمة وهو أحداث فعل الضرب ذاته ولا تأثير فى ذلك للبواعث الدافعة إلى ارتكاب الجريمة فمع التسليم بأن المجنى عليه قد استفز الجانى لأحداث الضرب فلا تأثير لهذا الاستفزاز على قيام الجريمة التى ارتكبت تحت هذا العامل.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٨/١٢/١٢ مج الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٢ بند ٧١

• إن المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا إذا كان الجرح قد حدث عن غير قصد ولا تعمد، كما لو أصاب قائد سيارة شخصاً بسبب مسيره بسيارته على اليسار أو بسرعة تتجاوز المقرر باللوائح. أما إذا كان الجرح قد حصل عن عمد من المتهم فالمادة ٢٠٦ هى التى تنطبق عليه. فالجرح الذى يحدثه حلاق بجنس المجنى عليه بإجرائه له عملية إزالة الشعرة غير المرخص له بإجرائها يكون جريمة الجرح العمد. ولا ينفى قيام القصد الجنائى رضاء المجنى عليه بإجراء العملية أو إبتغاء المتهم شفاءه، فإن ذلك متعلق بالبواعث التى لا تأثير لها فى القصد الجنائى الذى يتحقق بمجرد تعمد أحداث الجرح.

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٢٧/١/٤ مج الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٢ بند ٧٦

• إذا أراد شخص أن يضرب زيدا فأصاب عمرو فذلك لا ينفى ركن العمد فى الجريمة التى وقعت على عمرو إذ العبرة بالنية لا بشخص المجنى عليه.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٣ الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٢

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤١/١٠/٢٨ الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٢

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/١٨ الربع قرن ج ٢ ص بند ٧٥

• أن كل شخص لا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشملته بسبب الاباحة يحدث جرحاً بآخر وهو عالم بأن هذا الجرح يؤلم المجروح، يسأل عن الجرح العمد وما ينتج عنه من عاهة أو موت، سواء تحقق الغرض الذى قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/١٨ الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٣ بند ٧٩

• الغضب فى سائر أحوال القتل والجرح والضرب غير معتبر عذراً وان كان يتنافى مع سبق الاصرار.

الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٣ بند ٨١

• يكفى لاثبات توافر ركن القصد الجنائى أن يكون العمد فى ارتكاب الفعل مفهوماً من عبارات الحكم فتعبير الحكم بأن المتهم ضرب المجنى عليه يفيد حتماً أن الفعل الايجابى الذى وقع من المتهم قد صدر عن عمد منه.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١٠/٢٥ مج الربع قرن ج ٢ ص ٨٢٣ بند ٨٣

• متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثاً لهذا الجرح عن عمد واردة، وكل ما تصح نسبته إليه فى هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه فى إحداث هذا الجرح، ومن ثم فإذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم وهو تمرير مرود بعين المجنى عليهما لم يكن مقصوداً به إحداث جرح وأن استعمال المرود على هذا النحو ليس من طبيعته إحداث الجرح وأن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائى فى جريمة الجرح المحدث للعاهة متوفر لدى المتهم.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٤٢٨

• متى كان الثابت أن المتهم تعمد إصابة شخص بضربه بالعصا فأصاب العصى عين آخر وأفقدتها الابصار، فإن ركن العمد يكون متوفراً في هذه الصورة ذلك أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٨٤

• انه وان كانت جناية الضرب الذي أفضى إلى العاهة تطلب لتوافرها أن يكون الجاني قد تعمد بفعله إيذاء المجنى عليه في جسمه إلا أنه لا يشترط لصحة الحكم بالادانة فيها ما يشترط في الجرائم التي يكون ركن العمد فيها قوامه نية اجرام خاصة كالقتل العمد الذي يجب فيه أن يتعمد الجاني ازهاق روح المجنى عليه لا مجرد ايقاع الأذى به الأمر الذي يقتضى من المحكمة أن تفرد لهذا الركن في حكمها بحثاً صريحاً خاصاً به وانما يكفي أن يكون مستفاداً من الحكم في جملته أن المحكمة عند قضائها في الدعوى قد اقتنعت بأن المتهم بفعل الضرب الذي وقع منه كان يقصد إيذاء المجنى عليه.

الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ١٠ ق جلسة ٩/١٢/١٩٤٠ الربع قرن ص ٨٢٣ بند ٨٠

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١١/١٠/١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٣٠

• يجب بمقتضى القانون لمساءلة المتهم عن العاهة أن يكون قد أحدث ضرباً بالمجنى عليه تسببت عنه العاهة، وأن يكون الضرب قد حصل عن عمد منه، أى أن يكون قد قصد بالفعل الذي وقع منه على المجنى عليه إيذائه في جسمه فإذا كان الحكم قد ساءل الطاعن عن العاهة ولم يثبت عليه إلا أنه دفع المجني عليه فوقع فنشأت العاهة، لا من الدفع مباشرة بل من الظروف التي وقع فيها الدفع، وذلك دون أن يتحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع المجني عليه فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان متعيناً نقضه إذ الدفع وحده لا يفيد بذاته أن فاعله كان يقصد به إيذاء المدفوع في جسمه، ومن الجائز عقلاً أن الإيذاء الذي أصاب المجنى عليه على أثر دفعه لم يكن ملحوظاً عند المتهم.

الطعن رقم ١٤٩٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٤٥ الربع قرن ص ٨٢٣ بند ٨٢

• أن الشارع لا يكتفى فى ثبوت القصد الخاص بالأخذ باعتبارات وافتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع، ومن ثم فإنه لا محل للتسوية بين الجرائم ذات القصد العام وتلك التى يتطلب فيها قصداً جنائياً خاصاً.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٤

### القصد الإحتمالى

• المتهم فى جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤/٦/١٩٥٦ س ٧ ص ٨٣٥

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ١٧ ق جلسة ٦/٥/١٩٥٧ س ٨ ص ٤٤٨

• ان أحكام القانون فى تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته انما لحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته فى حق نفسه ما يجب على الشخص العادى مراعاته فإذا كان المجنى عليه قد تعمد تسوية مركز المتهم فأهمل قصداً، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سواً نتيجة تلك الفعلة فعندئذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت إليه حال المجنى عليه بسبب ذلك وإذا كان المجنى عليه فى الضرب أو نحوه مطالباً بتحمل المداواة المعتادة المعروفة، فإنه إذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك، لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه، ولكنه لا يصح أن يلزم بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو تحدث له آلاماً مبرحة، وإذا رفض ذلك فان رفضه لا يكون ملحوظاً فيه عنده أمر المتهم، فى هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها بما يلابسها من الظروف.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥ الربع قرن ج ٢ ص ٩٨ بند ٨٢٥

• إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم ألقى على المجنى عليه سيخاً من الحديد انغرس فى رأسه فأحدث بها إصابة تخلفت عنها عاهة فإن مساءلته عن العاهة ولو لم يكن قد قصدوا تكون صحيحة ما دام هو قد قصد مجرد الضرب وما دامت العاهة كانت من نتائج المحتملة.

الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤١/١/٢٠ الربع قرن ص ٨٢٤ بند ٩١

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٠/١٩ الربع قرن ص ٨٢٥ بند ٩٢

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٥/١٧ الربع قرن ص ٨٢٥ بند ٩٣

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٢٩ الربع قرن ص ٨٢٥ بند ٩٤

الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/٦ الربع قرن ص ٨٢٥ بند ٩٥

• ما دام الثابت أن إصابة الرأس التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه قد انتابها تقيح عميق تطلب اجراء عمل جراحى ورفع جزء من عظام الرأس انتهى بفقد فى عظم الجمجمة مما يعتبر عاهة يستحيل برؤها، فإن الطاعن يكون مسؤولاً عن هذه العاهة ولو أنه وجدت إلى جانب الاصابة عوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر على أحداثها.

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/١٩ الربع قرن ص ٨٢٥ بند ٩٧

• ان حكم القانون فى جرائم الضرب أن من تعمد ضرب شخص يكون مسؤولاً عن النتائج المحتملة لهذا الفعل ولو لم يكن قد قصدوا فالضارب يحاسب على مقدار مدة العلاج أو تخلف عاهة عند المجنى عليه أو وفاته من الضرب يكون مثله مسؤولاً عن كل هذه النتائج لأن القصد الجنائى الذى يتطلبه القانون فى جريمتها ليس الا انتواء الضرب.

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٤/١٥ الربع قرن ص ٩٩ بند ٨٢٥

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ١٣١ ق جلسة ١٩٤٣/٢/١٥ الربع قرن ص ١٠٠ بند ٨٢٥

• ان المتهم فى جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسؤولاً عن جميع النتائج المحتمل

حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى كاطالة أمد علاج المجنى عليه أو تخلف عاهة مستديمة به أو الافضاء إلى موته ولو كانت على طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو أهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية أو كانت قد تداخلت عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعنة ما تثيره من خطأ والد المجنى عليه فى علاجه بعد اجرائها عملية الختان لأنه فضلاً عن أن الحكم التفت عنه لعدم قيامه على دليل يسانده ولا تزعم الطاعنة بوجود دليل يساند قولها، فإنه بفرض صحته لا يقطع رابطة السببية ما دامت الطاعنة لا تدعى بأن ما نسبته إلى والد المجنى عليه من اهمال كان لتجسيم مسئوليتها أو بتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة بين فعلها والنتيجة.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٦٣

• من المقرر أن المتهم فى جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى كاطالة أمد علاج المجنى عليه أو تخلف عاهة مستديمة أو الافضاء إلى موته ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ٨/٤/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٩٥

• ان القانون لم ينص على ركن العمد فى مواد الضرب أو الجرح بل اعتبرها من الجرائم العمدية التى يكفى فيها القصد الجنائى العام الذى يفترضه القانون من غير نص عليه واذا كان الشارع فى جريمة الضرب أو الجرح المفضى إلى الموت قد نص على العمد خلافاً لما فعل فى المواد الأخرى الخاصة بالضرب أو الجرح، فذلك لما أراد من وجوب التفرقة بين جريمة الجرح أو الضرب المفضى إلى الموت وبين جريمة القتل العمد ولكن ليس معنى هذا النص أن هذه الجريمة تتطلب نية جنائية خاصة بل القصد الجنائى فيها يتوافر قانوناً متى ارتكب الجانى فعل الضرب أو الجرح عن اراده وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته ولا عبرة بالبواعث والدوافع التى تحمل على ارتكاب فعل الجرح مهما كانت شريفة، بل متى تحقق فعل

الجرح، وثبت علم الفاعل بأن فى فعله مساساً بجسم المصاب، فحققت الجريمة ولو كان من أوقع فعل الجرح وانتواه مدفوعاً إليه بعامل الحنان والشفقة، قاصداً مجرد فعل الخير، أو ملبياً طلب المجروح نفسه ومن ثبتت عليه جريمة إحداث الجرح العمد، تحمل قانوناً مسئولية تغليظ العقاب على حساب نتيجة الجرح الذى أحدثه ومضاعفاته كما لو طال علاج المجنى عليه أو تخلفت عنده عاهة مستديمة أو مات بسبب الاصابة، ولو كان لم يقصد هذه النتيجة مأخوذاً فى ذلك بقصد الاحتمالي إذ كان يجب عليه وهو يحدث الجرح أن يتوقع امكان حصول النتائج التى قد تترتب على فعلته التى قصدتها ولا يهتم فى ذلك ان كانت تلك النتائج قد تترتب مباشرة على فعله ما دام هذا العمل هو السبب الأول المحرك للعوامل الأخرى التى سببت النتائج المذكورة على أن جريمة الجرح العمد وان كانت تتوافر عناصرها ولو كان يحدث الجرح طبيباً أو جراحاً يعمل لخير المريض وشفائه متى ثبت أنه أتى الفعل المادى باحداث الجرح وهو عالم أن فعله يمس سلامة جسم مريضه إلا ان المسئولية الجنائية فى هذه الجريمة تنفى عن الطبيب أو الجراح لاعدم توافر القصد الجنائى لديه بل لسبب قانونى آخر هو أرادة الشارع الذى خول الأطباء بمقتضى القوانين واللوائح التى وضعها لتنظيم مزاولة مهنة الطب حق التعرض لأجسام الغير ولو باجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها أما من يحدث جرحاً بآخر ويعلم أن هذا الجرح يؤذى المجروح ولا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشمل به بسبب الاباحة فإنه يسأل عن الجرح العمد ونتائجه من موت أو عاهة سواء تحقق الغرض الذى قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يحقق وإذن فالحلاق الغير مرخص له فى مباشرة الجراحة الصغرى إذا أجرى عملية ختان وتسببت عنها وفاة المصاب فعلمه يعتبر جرحاً عمداً لم يقصد منه القتل ولكنه أفضى إلى الوفاة طبقاً للمادة ٢٠٠ ع.

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٢/٢٨ الربع قرن ص ٨٢٤ بند ٨٩

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٢/٢١ الربع قرن ص ٨٢٤ بند ٩٠

• ان المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الاهمال فيه فإن هذه النتائج مما يجب أن يدخل فى تقديره وقت ارتكابه فعلته وإذن فإذا كان المتهم لا ينازع فى أن الوفاة تسببت عن

النزيف الناشء عن الاصابة، ولا يدعى أن التأخير فى اسعاف المبنى عليه كان متعمداً لتجسيم  
مسئوليته، فإنه يكون مسئولاً جنائياً عن الوفاة.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٢/١/١٩٤٢ الربع قرن ص ٨٢٥ بند ٩٦